معيار رقابة الجودة – المتطلبات والتحديات

تسعى الأجهزة العليا للرقابة إلى أن تكون مؤسسات نموذجية يحتذى بها ويشار لها بالبنان، ومن أجل ذلك تعمل على رفع جودة مخرجاتها الرقابية تعزيزاً لمبادئها القائمة على النزاهة، وحيث أن أكثر ما يمكن أن يؤثر على سمعة و مصداقية الأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبة هو جودة عملها الرقابي، وللمساعدة في رفع جودة العمل الرقابي فقد أصدرت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية المحاسبة (الأنتوساي) المعيار الدولي رقم (ISSAI 140)- والذي هو عبارة عن توضيحات مع بعض التعديلات على المبادئ الرئيسية الواردة في المعيار الدولي لرقابة الجودة 1[i] الصادر من الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC بهدف التسهيل على أجهزة الرقابة العليا تطبيق تلك المبادئ بما يتلاءم مع تكليفها و ظروفها. وقد صمم هذا المعيار ليكون الإطار العام لرقابة الجودة ليتم تطبيقه على نظام رقابة الجودة لكافة المهام التي تقوم بها الأجهزة الرقابية.

فيما يلي سنتطرق للمتطلبات أو العناصر الخاصة بإطار رقابة الجودة، بالإضافة لأهم التحديات التي تواجه الأجهزة الرقابية عند تصميم وتنفيذ نظم رقابة الجودة والاستراتيجيات المقترحة لمواجهة تلك التحديات.

عناصر معيار الأنتوساي لرقابة الجودة رقم (140):

عند قيام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بتصميم نظاما خاصا برقابة الجودة فإنه يتعين عليها تطبيق عناصر العناصر الستة الواردة في المعيار رقم (140) وهي كالتالي:

1. مسئوليات وتوجيهات القيادة.
2. متطلبات السلوك الأخلاقي.
3. القبول والاستمرار.
4. الموارد البشرية.
5. أداء التدقيق.
6. المراقبة (ضمان الجودة).

وفقا للعناصر السابق ذكرها فإنه من المهم جدا أن تتولى الإدارة العليا وضع سياسات وإجراءات تهدف إلى تعزيز ثقافة الجودة في أداء جميع أعمالها، ويحتفظ رئيس الجهاز المسؤولية الشاملة عن نظم رقابة الجودة. بالإضافة إلي ضرورة تركيز الأجهزة العليا للرقابة المالية على متطلبات السلوك الأخلاقي من خلال تطوير أدلة لقواعد السلوك الأخلاقي تستند على معيار الإنتوساي رقم (130)، وترجع أهمية ذلك إلى أن عدم الالتزام بالقيم الأخلاقية قد يعرض الجهاز الرقابي لمخاطر عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر (التأثير السياسي و الضغط الخارجي، المصالح الشخصية ...الخ). كما يشدد العنصر الثالث من عناصر رقابة الجودة على ضرورة أن يتوفر لدى الجهاز الرقابي سياسات لقبول و استمرار العلاقات مع الجهات الخاضعة للتدقيق، على أن تقدم تلك السياسات تأكيدا معقولا أن الجهاز لن يقوم بمهام الرقابة إلا إذا كان مؤهلا و لديه القدرة و الموارد اللازمة للقيام بتلك المهمة بالإضافة إلي قدرته على الامتثال لمتطلبات السلوك الأخلاقي مع الاخذ بعين الاعتبار نزاهة الجهات الخاضعة للرقابة.

عنصر الموارد البشرية يركز على ضرورة أن توفر السياسات التي يضعها الجهاز الرقابي تأكيدا على توفر الموارد اللازمة و الكفاءة و القدرات بما في ذلك الالتزام بمبادئ السلوك الأخلاقي للقيام بمهامه وفقا للمعايير ذات الصلة بما يمكنه من إصدار تقارير رقابية فعالة ومناسبة للظروف، و يأتي تبعا لذلك بالضرورة تأكيدا على تأدية الجهاز الرقابي لمهامه وفقا للمعايير المهنية ذات الصلة و المتطلبات القانونية و التنظيمية المعنية، و أخيرا فإنه يتعين على الجهاز الرقابي تطبيق عملية مراقبة تقدم تأكيدا معقولا بأن السياسات و الإجراءات المتعلقة بنظام رقابة الجودة تعمل بفاعلية و كفاءة، على أن تشمل تلك العملية تقييم مستمر للنظام بما في ذلك مراجعة عينة من المهام المنتهية.

التحديات وسبل مواجهتها:

إن عملية تصميم وتنفيذ نظم رقابة الجودة هي عملية ليست بسهلة، وكما هو الحال في تطبيق أي معيار فإن هناك صعوبات و تحديات يواجهها المعنيون بتطبيق ذلك المعيار، فنجد أن هناك تحديات عامة تتمثل في مقاومة الإنسان بطبعه لأي تغيير أو قيد يمكن أن يفرض عليه في من قبل أفراد أخرين أو من قبل معايير مهنية لدواع عدة من أهمها: التخوف من ازدياد المسؤوليات، تهديد مصالح شخصية و مزايا مكتسبة.

أما فيما يلي فإننا سنستعرض التحديات التي تواجه الأجهزة الرقابية عند تصميم وتنفيذ نظم رقابة الجودة، وحيث أن العناصر الستة التي تم شرحها أعلاه تمثل متطلبات يجب إستيفاءها للحصول على نظام فعال يحقق الهدف المرجو منه فإن هناك تحديات خاصة مرتبطة بكل عنصر من تلك العناصر.

أولا: فيما يخص مسؤولية القيادة قد يفوض رئيس الجهاز الرقابي سلطة إدارة نظام رقابة الجودة لأشخاص غير أكفاء، وهنا يستلزم الأمر إقناع القياديين بالإدارة العليا بأن ثقة الأطراف ذات العلاقة بالجهاز تعتمد على قوة نظم رقابة وضمان الجودة والتي ستساهم في تعزيز مصداقية المخرجات الرقابية، و أن إختيار الأشخاص الأكفاء أمر بالغ الأهمية لتنفيذ وظائف رقابة الجودة.
كذلك فإن النقص في سياسات إجراءات رقابة الجودة يعتبر أحد التحديات التي يمكن أن تؤثر سلبا على نظم رقابة الجودة، و هنا فإن إقناع الإدارة العليا بأنه لا يمكن تحسين ما لا يمكن قياسه، لذلك من المهم أن يكون للجهاز الرقابي سياسات و إجراءات معيارية لرقبة الجودة يمكن الإسترشاد بها.

ثانيا: يمكن مواجهة إحتمالية عدم التزاما مدققي الجهاز الرقابي بمتطلبات السلوك الأخلاقي من خلال عدة إجراءات منها عقد الدورات و المحاضرات التوعوية حول الممارسة الأخلاقية، وكذلك فإن عملية تدوير المدققين كل 3 سنوات يمكن أن يحد من خرق المدققين لتلك القواعد، بالإضافة إلي تفعيل و تسهيل إجراءات الإبلاغ عن المخالفين.

ثالثا: من التحديات التي تواجه العنصر الثالث المرتبط بالقبول و الإستمرار هو عدم وجود علاقة جيدة بين المدقق و الأطراف ذات العلاقة، و يمكن التغلب على ذلك من خلال تدريب مدققي الجهاز الرقابي على كيفية التعامل مع الجهات المشمولة بالرقابة مع وضع إستراتيجيات لتعزيز التواصل مع مختلف شرائح الأطراف ذات العلاقة.

رابعا: نقص عدد الموارد البشرية وقلة كفاءتها يمكن أن يكون له تأثير سلبي على رقابة الجودة للجهاز الرقابي، فمن الضروري هنا العمل على رفع كفاءة مدققي الجهة من خلال الإنخراط بدورات تدريبية مهنية و كذلك من المهم أن لا يغفل الجهاز ضرورة تناسب أعداد المدققين مع حجم العمل الرقابي للجهاز.

خامسا: قد تكون هناك مبالغة في مستويات رقابة جودة الأعمال الرقابية مما يمكن أن يكون له مردود عكسي في تعطيل عمل المدقق وانخفاض جودته، وهنا يجب مراعاة ضرورة تبسيط إجراءات مراجعة رقابة الجودة و تحديد مستويات المراجعة.

سادسا: فيما يتعلق بالعنصر السادس وهو المراقبة (ضمان الجودة) فمن التحديات الكبيرة و الشائعة هي عدم وجود وحدة إدارية مسؤولة عن مراجعة عمليات التدقيق، و كذلك عدم وجود أدلة توجيهية لإجراء مراجعات ضمان جودة المهمات الرقابية. تتم مواجهة هاذين التحديين من خلال إنشاء وحدة إدارية معنية بضمان الجودة تتمتع باستقلالية، و إصدار أدلة توجيهية تستند للمعايير الدولية ذات الصلة و أفضل الممارسات الدولية.

و أخيرا فإنه من الأهمية أن تعطي الأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبة أولوية لتطبيق المعيار الدولي رقم (ISSAI 140) من خلال وضع السياسات والنظم والإجراءات التي تكفل جودة أعمال التدقيق في جميع المراحل (التخطيط، التنفيذ، إعداد التقارير ، والمتابعة) وذلك وفقا للوائح والأدلة والمعايير المهنية.

[i] المعيار الدولي لرقابة الجودة 1 موجه للشركات التي تؤدي عمليات تدقيق و مراجعة للبيانات المالية و عمليات التأكيد الأخرى و الخدمات ذات العلاقة.